٥- الأمن البيئي والأمم المتحدة

تتعلق ستة من التحديات العالمية الخمسة عشر ، والتي تم تعريفها بواسطة مشروع الألفية ، بالموضوعات البيئية . وفي دراسة سابقة أجراها مشروع الألفية عن الأمن البيئي[1] كانت إحدى النتائج الرئيسية هي عدم التأكد من التوقيت الذي ستقوم فيه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة بمسئوليات رائدة لمعالجة الأخطار الأمنية البيئية ذات الطبيعة العابرة للحدود . وقد قام مشروع الألفية بدراسة خاصة للبدء في تناول هذه الفجوة ومعالجتها .

ويلخّص هذا الباب الدراسة المذكورة . بينما يوجد النص الكامل للدراسة على القرص المدمج المصاحب للتقرير. وقد استكشفت الدراسة الأدوار المطلوبة من الأمم المتحدة والمجموعات الأخرى ، بالإضافة للبروتوكولات والاتفاقيات التي يمكن طرحها لتناول الأخطار المستقبلية على الأمن البيئي[2]. وكان هدف الدراسة تعريف العقيدة العسكرية الحالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن البيئي ، وتحليل الطرائق التي يمكن لقوات الأمم المتحدة ، وللمنظمات الدولية غير العسكرية ذات الصلة أن تتناول بها قضايا ومخاطر الأمن البيئي الحالية والمقبلة ، وأن يقدم تصوُّرات وتوقُّعات عن الترتيبات المستقبلية في هذا الشأن . وقد تمت دراسة دور الأمم المتحدة بالنسبة لكل من منع قضايا الأمن البيئي التي يمكن أن تؤدي إلى صراعات ، والتأثيرات البيئية المحتملة لهذه الصراعات .

---

[1] جيروم جلين ، وثيودور ج . جوردون ، وريتات برليت ، " الأمن البيئي : تعريفات دولية بازغة ، وتوقعات واعتبارات سياسية " (واشنطن العاصمة ، المجلس الأمريكي لجامعة الأمم المتحدة ، ١٩٩٨) .

[2] جو سيلز ، وجيروم ج . جلين ، وثيودور ج . جوردون ، وريتات برليت ، " الأمن البيئي : عقيدة الأمم المتحدة في إدارة القضايا البيئية في الأنشطة العسكرية . " (واشنطن العاصمة ، المجلس الأمريكي لجامعة الأمم المتحدة ، ١٩٩٩) . متاح تحت : كتب وتقارير " في موقع الشبكة العالمية (الإنترنت) < WWW.STATEOFTHEFUTURE.ORG >

أمثلة لمُهَددات الأمن البيئي:

١. استنفاد طبقة الأوزون.
٢. تغيُر المناخ العالمي بسبب تأثيرات إنبعاث غازات الصوُبات الزجاجية (ارتفاع مستوى البحر وتغير توزيع الأمطار).
٣. إدارة النفايات المشعة" والتسرب من أوعية تخزين النفايات النووية.
٤. التسرب الإشعاعي من الغواصات النووية.
٥. تجارب إختبار القنابل النووية.
٦. حوادث المُفاعلات النووية ومستويات الإشعاع المنخفضة الناجمة عن حوادث المفاعلات النووية القديمة.
٧. التأثيرات البيئية للحروب، مثل تأثيرات القصف بالقنابل، والألغام الأرضية، والأسلحة الكيميائية أو البيولوجية.
٨. التعديلات البيئية أثناء الحروب.
٩. التسرب من مخزون الأسلحة القديمة.
١٠. تسرب بقع الزيت والتلوث الناتج منها.
١١. الكوارث الطبيعية: الزلازل، والفيضانات، والعواصف، والأنشطة البركانية، والأعاصير.
١٢. الأمن الغذائي (مثل المجاعات في الصومال، والمجاعات المحتملة في كوريا الشمالية، والتي قد تسبب الهجرات، والأمراض، والحروب).
١٣. نقص المياه وتلوثها، بما في ذلك تلوث المياه الجوفية.
١٤. الاستخدام الدولي المتزايد للأنهار.
١٥. تدهور (تآكل) التربة.
١٦. تملُح التربة.
١٧. التخلص من الغابات.
١٨. التصحُر.
١٩. الهجرات البشرية الخطرة (أحواض الأنهار، السهول الفيضية الساحلية، والمناطق المعرضة لأنشطة زلزالية وإلى المناطق الحساسة بيئياً (بعض الغابات، الصحراوات، والأراضي المبتلة، والبيئات البحرية).
٢٠. الهجرات البشرية الناتجة من الإجهاد البيئي.
٢١. النمو السكاني.
٢٢. فقد التنوع البيئي.
٢٣. التنمية الصناعية، وتلوث الهواء والمحيطات الناتج من النشاط الصناعي.
٢٤. استنزاف الموارد السمكية نتيجة لتجاوز معدلات الصيد.
٢٥. حرائق الغابات (كما في إندونيسيا، واستراليا، ودول حوض الأمازون والبحر المتوسط).
٢٦. نقل واستزراع مزروعات أجنبية في الأنظمة البيئية الجديدة.
٢٧. الأمراض الجديدة والعائدة، والمُقومة للعلاج الدوائي.
٢٨. التخلص من النفايات الخطرة والسامة.
٢٩. ازدياد الاستخدام المكثف للأسمدة، والمبيدات والمنظفات الكيميائية.
٣٠. تدمير الشُعاب المرجانية.
٣١. التلوث الجيني الصناعي.

obeikandi.com

الأمن البيئي في ميثاق الأمم المتحدة

توجد وثيقة رسمية واحدة تمثل دليلاً للأمن البيئي *في تعاليم الأمم المتحدة للأنشطة العسكرية . فنشرة السكرتير العام في ٦ أغسطس ١٩٩٩ بعنوان : "مراقبة القانون الدولي للخير العام والإصلاح الاجتماعي بواسطة قوات الأمم المتحدثة " تنص على :*

" يمتنع على قوات الأمم المتحدة أن تستخدم الطرائق الحربية التي قد تؤدي إلى إحداث إصابات أو معاناة غير ضرورية ، أو التي من شأنها ، أو قد يتوقع أن تتسبب في إحداث أضرار جسيمة واسعة الانتشار ، أو طويلة المدى للبيئات الطبيعية "

وتستخدم نشرة السكرتير العام عنان نفسه اللغة المستخدمة في البروتوكول الأول لمؤتمر جنيف ، والتي كُتبت سنة ١٩٩٧ ، والتي تنص على "الطرائق الحربية التي قد تؤدي إلى إحداث إصابات أو معاناة غير ضرورية ، أو التي من شأنها ، أو قد يتوقع أن تتسبب في إحداث أضرار جسيمة واسعة الانتشار ، أو طويلة المدى للبيئات الطبيعية".

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن ميثاق المحكمة الجنائية الدولية (تشريع روما) بند ٨ (٢) (ب) (IV)، يستخدم نفس اللغة لتعريف جرائم الحرب المتعلقة بالبيئة على أنها " التي (تسبب) إحداث اضرار جسيمة واسعة الانتشار ، أو طويلة المدى للبيئات الطبيعية " . وقد تم الانتهاء من إعداد الميثاق في يوليو ١٩٩٨ وحظي بموافقة ١٢٠ صوتاً مقابل ٧ وكانت الولايات المتحدة واحدة من الدول السبع التي صوتت ضده . وبالرغم من ذلك فإنه يُتوقع أن تفتتح المحكمة الجنائية الدولية في خلال السنوات ، الثلاث القادمة كأداة دائمة لمحاكمة جرائم الحرب .

ولم تقم أيٌ من نشرة السكرتير العام في أغسطس ١٩٩٩ أو ميثاق المحكمة الجنائية الدولية بتقديم تعريفات للألفاظ " واسع الانتشار " ، و " طويل المدى " ، و " جسيم " . إلا أن البروتوكول الأول لمؤتمر جنيف حظي بتعليق رسمي " طويل المدى" عُرف بأنه " مقاس بعقود " . ولسوء الحظ ، فإن هذا التعريف يتطلب إما الانتظار لسنوات لنرى مدى الضرر البيئي أو أن نقبل التنبؤات طويلة المدى للتأثيرات قبل أن نستطيع تقرير ما إذا كانت قد تمت مخالفة المواصفات .

وقد استُخدمت هذه اللغة نفسها في البند الأول من اتفاقية منع الاستخدام العدائي لأساليب التعديل البيئي (ENMOD) العسكرية أو بأية طرائق أخرى : "كل دولة عضو في هذه الاتفاقية تتعهد بأن لا تشترك في أنظمة عسكرية أو أي استخدام عدائي آخر لأساليب التعديل البيئي التي من شأنها إحداث أضرار جسيمة واسعة الانتشار ، أو طويلة المدى كوسيلة لتدمير ، أو إحداث إضرار أو إصابات بأية دولة أخرى عضو بالاتفاقية " . وقد فسر معهد القانون البيئى (ELI) أساليب التعديل البيئي (ENMOD)

بأن تعرِّف " واسع الانتشار " بأنها تشمل مساحة تُقدَّر بعدة مئات من الكيلومترات المربعة ؛ و " طويل المدى" بأنها تبقى لمدة أشهر ، أو تقريباً لفصل " ؛ و "جسيمة " بأنها " تتسبب في تعطيل أو أضرار جادة أو مؤثرة في الحياة البشرية ، أو الممتلكات الأخرى[1]" .

[1] جـاي أوستن وكارل يرتش ، " تحضير الأعمال الحربية : تطوير القانون الدولي والمؤسسات لتحديد الضرر البيئي أثناء الصـراعات المسـلحة " (واشنطن العاصمة : معهد القانون الدولي ، ١٩٩٩)

ومع ذلك . فإن معهد القانون الدولي يذهب إلى القول بأن هذا التفسير لا يمكن بالضرورة مدّه إلى الاستخدامات الثلاثة الأخرى لهذه اللغة ، حيث إنه يحتص فقط بأساليب التعديل البيئي (ENMOD)، وهي اتفاقية تختلف في خصائصها عن الأدوات الأخرى . وبالرغم من ذلك ، فإن نشرة السكرتير العام جديدة جداً ، ويتبقى أن نرى كيف ستتطور هذه التعريفات .

أمثلة لمُهدّدات الأمن البيئي

توجد أخطار متعددة للأمن البيئي القومي والعالمي. وتوضح القائمة الواردة في الصفحة السابقة بعضها ، ولكنها ليست قائمة شاملة .

ويربط القرص المدمج المرفق بالتقرير هذه التهديدات مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية الحالية

مُخطّطات لسيناريوهات

قام المؤلفون بإعداد خمسة عشَر مخططاً لسيناريوهات التهديدات المحتملة للأمن البيئي ، وذلك بهدف فحص الاستجابات المحتملة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها . وقد أُرسلت هذه المستقبليات الافتراضية للعديد من الخبراء للحصول على تعليقات عن الإطار القانوني ومسئوليات الاستجابة ، وستَرِد هذه التعليقات تابعة لوصف السيناريو في كل حالة .

تخزين النُفايات النووية . سوف يتم تخزين النفايات النووي بكميات كبيرة في عدة الأماكن حول العالم وبعض هذه الأماكن ستكون تحت الأرض . وبما أن نصف عمر البعض من هذه المواد سيكون في حدود آلاف السنين ، فإن ذلك يتطلب وجود صورة من صور المراقبة والإعلام . فإذا بدا أن الدولة (س) ستهمل المتطلبات الأساسية للتخزين طويلة المدى فإن حكومتها ستفقد بدون شك القدرة على متابعة ما تم دفنه.

التعليقات :

قد تجد الأمم المتحدة دولة توافق على تجهيز نظام مراقبة وتدعم كل النواحي التمويلية والتنظيمية التي يتطلبها هذا النظام ، ولكنها لا تملك القوة القانونية لتفرض على الدولة (س) من أن تقبل بتنفيذ هذا النظام . وتمثل تشرنوبيل مثالاً على ذلك ، حيث عرضت الولايات المتحدة نظاماً للمراقبة مع تحمُّل التكاليف . حيث عرضت الولايات المتحدة نظاماً للمراقبة مع تحمل التكاليف . يجب أن يكون هذا أحد مهام الوكالة الدولية للطاقة النووية . والتي يجب أن تراقب تخزين النفايات النووية ، وأن تكون مستعدة لإرسال أفراد مدربين تدريباً متخصصاً ومعدات لما يتم تحديده من مناطق دفن النفايات النووية وأن تقدم الترتيبات الأمنية الضرورية . إذا تم رصد إشعاع في المياه الجوفية لإحدى دول الجوار ، ولم تتوافر وسائل التفتيش على تلوث مخازن الدولة (س)، فإن دولة الجوار قد تنظر في استعمال الوسائل العسكرية لحماية نفسها وهناك احتمالات عريضة واتجاهات متزايدة لأن يتم شحن نفايات نووية وأخرى خطيرة للدول الأقل ثروة ، والتي ستجذبها فرصة الحصول على العملة الصعبة ، مع عدم إعطاء اهتمام مناسب للاحتياطات الأمنية فيما يتعلق بالشئون الفنية والهندسية ، أو التسربات من وسائل النقل ، أو الإرهاب المحلي والدولي (والأمثلة على مثل هذه الدول المتطوعة متعددة ، مثل نيجيريا والصين وروسيا) .

النُفايات الصلبة . الدولة الفقيرة (س) تبنت أعمال استقبال النفايات الصلبة من الدول الأغنى حول العالم . وبالرغم من أنها حصلت على بعض الأموال من هذه الممارسات ، إلا أن المكان قد

تحول إلى مخزن لكمية كبيرة من القمامة . ويؤدي هذا إلى تطور حركة مقاومة قوية داخل الدولة قد تؤدي إلى حرب أهلية تنتشر عبر الحدود .

التعليقات :

تُعتبر هذه القضية أساساً . ويمثل مفهوم السيادة القومية عنصراً أساسياً في هذا المثال فإذا أرادت الدولة المتأثرة أن تخوض حرباً أهلية ، فإنه ــ تحت مظلة القانون ــ الدولي لا توجد قوة تستطيع أن تتدخل . ومع ذلك ، ولأن الحرب الأهلية في هذه الدولة قد تؤدي إلى أضرار بيئية متزايدة قد تنتشر بدورها إلى الدولة المجاورة ، فإن ذلك يتضمن حق الدفاع عن النفس . ويمكن في هذه الحالة طرح الأمر على مجلس أمن الأمم المتحدة .

انبعاث المُلوِّثات (الهبويَّة) من محطات توليد الطاقة والمصانع: تقوم الصين بحرق الفحم الطبيعي المحلي عالي الكبريت. وتهطل الأمطار الحَمْضية الناتجة على كاليفورنيا . وأكثر من ذلك ، تَعِدُ أحوال الغلاف الجوي بتفاقم الأمر في الخريف المقبل

التعليقات :

لا توجد أية معاهدة دولية أو قانون دولي يجبر الصين على فعل أي شئ في هذا الأمر . ويمكن للولايات المتحدة ، بصفتها أكثر المتضررين من هذا الأمر ، أن تمارس ضغوطاً سياسية على الصين ، ولكن ذلك سيكون من خلال مناقشات ثنائية خارج الأمم المتحدة . هناك معاهدات متعددة عن التأثيرات عبر الحدود أو انتقال المُلوِّثات بالهواء الجوي يمكن أن تطبق في هذه الحالة. فالاتفاقيات المتعلقة بالأمطار الحَمْضية وانبعاث الكبريت هي اتفاقيات حول التلوث الهوائي بعيد المدى عبر الحدود (١٩٧٩) ، وهناك اثنان من بروتوكولاته عن تخفيض انبعاث الكبريت في أعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٤ . ولكنها اتفاقيات إقليمية تنطبق على أوروبا فقط ، وبالتالي ليس على الصين أي التزام قانوني في هذا السيناريو . وفي يناير ١٩٩٣، صدقت الصين على إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغيير المناخ لسنة ١٩٩٢ ؛ ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية ضعيفة جداً ولن يكون لها أي تأثير . ولم تصدِّق الصين على بروتوكول (كيوتو).(ولكن بفرض أنها قد صدَّقت ، فلا توجد أية عقوبات على عدم تحقيق أهدافه) . وأيضاً ، إذا كان الانبعاث الكبريتي الصيني قد الحق الضرر بالبيئة البحرية على طول الشواطئ ، فان معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار ، والتي صدقت عليها الصين عام ١٩٩٧، يمكن أن تفيد. أما إذا أضرت الانبعاثات بالتنوع البيولوجي في كاليفورنيا، فإن اتفاقية التنوع البيولوجي التي صدقت عليها الصين عام ١٩٩٣ يمكن أن تكون ذات فائدة ومع ذلك ، فلا يوجد في أيٍّ من الاتفاقيتين بنود تخص العقوبات ، والولايات المتحدة لم تصدق عليهما .

إذا كانت الأمطار الحمضية تسقط على كاليفورنيا ، فهى تسقط بالضرورة على هاواي . وتضم كلٌ من هاتين الولايتين العديد من السكان ــ الصينيين منذ مطلع القرن . وهناك بديل للاستجابة . فيمكن للصينيين أن يتحدوا لتشكيل قوة سياسية واقتصادية تحت قيادة شخصية قوية ، ويمكن لهم بمساعدة دبلوماسية من قسم (وزارة) الدولة أن يهددوا الصين بمشكلات اقتصادية أليمة ما لم توُقف الصين الانبعاثات(الهَبويَّة). ويمكن لمجموعة السكان الأمريكيين ــ الصينيين أن يقودوا حركة مقاطعة للبضائع الصينية في العالم كله . فلهم أقرباء منتشرون في كل العالم ، ويمكنهم الكتابة لأبناء عمومتهم يحثونهم على عدم شراء البضائع الصينية، كما يمكن الكتابة إلى أقربائهم في الصين لدفعهم لنشاط سياسي يهدف للضغط على حكومتهم لمعالجة هذه المشكلة . أما في الوقت الراهن، فلا توجد أية عقوبات تترتب على عدم تحقيق أهداف بروتوكول

(كيوتو)، حتى إذا كان للصين أن تصدق على الاتفاقية ، كباقي الدول النامية .

استغلال الموارد التعدينية دون إدارة فعالة: الدولة (س) تملك موارد تعدينية ، مثل اليورانيوم ، والمعروف بحدودية كمياته في العالم والذي يمكن أن يكون مفيداً في المستقبل . ومع ذلك ، فقد اتخذت الدولة سياسات لاستخدام الأراضي ينتج عنها صعوبة الوصول إلى هذه الموارد . وإذا لم يفعل العالم شيئاً ، فإن هذه الموارد سيصعب الوصول إليها طوال القرنين القادمين.

التعليقات :

يتعلق هذا بالسياسات المحلية للدولة المسؤولة . فيمكن استدعاء الدولة (س) إلى المحكمة العالمية ، ولكنها يمكنها أن ترفض الذهاب . ويمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تمرر قراراً (ويعني ذلك ألا تكون له أية قوة قانونية) ، كما يمكن توليد ضغوط جماهيرية ، ولكن أياً من ذلك لن يجبر الدولة (س) على تغيير موقفها . وربما كان من الأفضل أن نوفر الموارد طوال القرنين القادمين . ومع ذلك ، يمكن حث الدولة (س) على استحداث سياسة لاستخدام أراضيها تسمح باستخدام موارد اليورانيوم بعد قرنين من الآن . ويمكن التوصل لتحقيق سياسة استخدام الأراضي المطلوبة عن طريق المناورات السياسية أو فرض العقوبات عند الضرورة. ويمكن أن يكون هذا أحد القضايا المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية .

الأمراض الوبائية . تم العثور على طعم أو ترياق لمرض (الإيبولا) في أحد نباتات الغابة . وقررت الدولة التي وُجد فيها النبات حظر وتحريم جميع استخدامات هذا النبات ، لأنها تعتقد أن فيروس (الإيبولا) يمكن أن يصبح سلاحاً في النهاية وهي تريد أن تحتفظ بالعلاج لنفسها .

التعليقات :

تتعلق هذه القضية بالسيادة القومية للدولة . وليس لدى الأمم المتحدة أو أية منظمة دولية أخرى أية سلطة قانونية لإجبار هذه الدولة على مشاركة مواردها . والعلماء لهم كود خاص في التعامل ، وسوف يقومون بنقل تفاصيل كيفية استخدام النبات لعالم آخر ، وربما يكون ذلك لزميل حجرة أثناء الدراسة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا . ويفسر البند الخامس عشر من اتفاقية التنوع البيئي لعام ١٩٩٢ حقوق الدولة الخاصة بالسيادة على الموارد الطبيعية وحقوقها في تحديد سبل الوصول "للموارد الجينية" ، من أجل المحافظة على التنوع البيئي والاستخدام المتواصل له . ويبدو أن هذه الاتفاقية هي الوحيدة ذات المعنى بالنسبة لهذا السيناريو . وبالرغم من ذلك ، فإن تعريفات " الموارد الجينية " و" الاستخدام البيئي الحسن" تُعتبر نبيلة وضعيفة جداً ، ولن يكون لها أي تأثير في وضع إطار قانوني في الحلبة الدولية .

توقع الزلازل . تستطيع أدوات قياس الزلازل توقُّع حدوثها بدرجة مقبولة من الدقة فيما يتعلق بكل من توقيت حدوثها ودرجة شدتها . وكمثال على ذلك، توقع حدوث زلزال في ألبانيا . وأصبحت هؤلاء لاجئين نتيجة لحدث متوقع .

التعليقات :

المُفوَّضية العليا للاجئين للأمم المتحدة والبرنامج العالمي للغذاء يمكن أن يتطوعا لمساعدة اللاجئين إذا تركوا دولتهم ، ولكنهما لا يستطيعان مساعدتهم داخل الدولة بدون موافقتها أو بدون صدور قرار من مجلس الأمن ، كما هو الحال في الصومال التي يتم تزويدها بالمؤن الغذائية

التسرب من مخزون الأسلحة البيولوجية في محاولة للتخلص من الأسلحة المبنية على الأمراض (مثل الجمرة الخبيثة) ، وتعاني الدولة (س) من

تسرب رئيسي يهدد بالخطر خمسين ألف نسمة في الدول المجاورة لها .

التعليقات :

في مثل تشرنوبيل ، لم يتمكن أحد من فعل أي شئ، لأن روسيا لم توافق ، بدعوى أنهم يستطيعون التعامل مع الموقف . وهناك احتمال كبير لأن ترخص اتفاقية تحريم تطوير ، وإنتاج ، وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والسامة وتدمير الموجود منها بنوع من أنواع التدخل الدولي في هذه الحالة ، خاصة إذا كانت الدولة مُوقّعة على الاتفاقية .

سلاح البيئة . على الرغم من أن الأمم المتحدة تشترط العكس ، فالمعروف أن الدولة تقوم بتطوير نظام للتحكم في الطقس صالح للاستخدام كسلاح . وتغطي ذلك بأن البحوث ستؤدي لتطوير ري المحاصيل المحلية .

التعليقات :

يتعارض هذا مع معاهدة تحريم الاستخدامات العسكرية والأخرى المضرة بوسائل التعديل البيئي. ويمكن أن يقوم السكرتير العام بمحاولة التفاوض، أو إرسال ممثلين خاصين للدولة ، ولكن بعد أن توافق الدولة المضيفة على ذلك .

التدخلات العسكرية . تدرك بعض الدول الارتباط بين التدهور البيئي ، والاتزان الإقليمي ، فتدرج حماية البيئة ضمن مهامها العسكرية . ويؤدي هذا التوجه إلى التدخل العسكري بقوات تتدخل في ممارسات الغابات على أرضٍ لدولة أجنبية مستقلة

التعليقات :

يمكن لمجلس الأمن أن يتدخل ؛ حيث يسمح الباب السابع بذلك . يمكن أن تلتمس الدولة المتعرضة للغزو من مجلس الأمن أن يخصص لها قوات لحفظ السلام تعمل كعازل بين قواتها وقوات التحالف الغازي ، وتكسب بذلك وقتاً للتفاوض على تسوية للممارسات في الغابات ومساعدات التمويل ، ومع ذلك فهذه قضية سيادة قومية. ولم يتم اتخاذ أي إجراء في موضوع بحر الآرال في وسط آسيا.

الإسقاط الصناعي شبه الحميد للأمطار . الدولة (س) تبدأ في ممارسة اسقاط الأمطار بتخصيب السحب فوق أراضيها . وهناك أدلة إحصائية جيدة على إمكان نجاح هذا . الدولة (ص) تقع في مسار الريح بعد الدولة (س) وتبرهن على سرقة حقوقها في المشاركة في الأمطار الساقطة .

التعليقات :

هذه قضية ثنائية الأطراف . ويمكن للدولة (ص) الشكوى، ويمكن أن تخصص الأمم المتحدة فريقاً للمعاونة ليفحص أو يساعد الدولتين على الوصول لحل تفاوضي مُرْضٍ للطرفين ، ولكن من الناحية القانونية ، لا يمكن عمل أي شئ .

بناء السدود على الأنهار . تقوم الدولة (س) بإقامة السدود على الأنهار التي تجري في أراضيها لتسهيل الري الزراعي لأراضيها . وتغذي هذه الأنهار بحيرة كبيرة تتشارك فى شواطئها دول متعددة . فتبدأ البحيرة في الجفاف نتيجة لذلك ، وتبدأ معاناة الزراعة وصناعات الأسماك في الدول المجاورة .

التعليقات :

يمكن البدء في استخدام المفوّضيات خارج الأمم المتحدة (مثل لجان نهر الدانوب ونهر الراين) . فالأمم المتحدة ليس لديها سلطة قانونية لمعالجة أي شئ يتعلق بمثل هذا النزاع وعلى سبيل المثال ، نهر دجلة موضوع نزاع مزمن بين تركيا في من ناحية ، وسوريا والعراق من الناحية الأخرى . وتشكو الأخيرتان من عدم حصولهما على حقوقهما

وتقف الأمم المتحدة عاجزة في هذا الشأن ويجب على الطرفين الجلوس معاً للتفاوض . وهو نفس الموقف بالنسبة لنهر النيل بين الدول المَعْنيَّة . وفي حالة نهر الميكونج ، توصلت تايلاند وفيتنام ولاوس وكمبوديا إلى اتفاقيات أساسية بعد العديد من سنوات النقاش .

سلاح المرضي . تعتقد مجموعة متدينة بأن الوقت قد حان لمحو شرور البشرية من الأرض . وتقوم بعدوى خمسين متطوعاً بفيروس مرض (الإيبولا) ، ليقوموا بنقله بالاتصال المباشر مع المسافرين في المطارات العشرة الأكثر ازدحاماً في العالم .

التعليقات :

نظام الإنذار المبكر والمراقبة التابع لمنظمة الصحة العالمية يمكن أن يكتشف أعضاء هذه المجموعة الإرهابية أثناء التفتيش على المناطق الموبوءة (بالإيبولا) ، وأن يقوم بإبلاغ السلطات المحلية لاعتقالهم للتحقيق معهم .

انهيار المحاصيل يحدث انهيار لمحصول القمح في الدولة (س) نتيجة الهجوم بمرض زراعي غريب لم يمكن الكشف عنه . ويشك الزراعيون في الدولة (س) في أن المحصول راح ضحية لهجوم بيولوجي من الدولة المجاورة العدو التقليدي لهم .

التعليقات :

يمكن للدولة (س) أن تفكر كما يحلو لها ، ولكن عليهم إثبات ذلك . كما يمكنهم طلب بعثة علمية دولية للتفتيش بقيادة برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ومنظمة الغذاء والزراعة لدراسة الموقف وإعداد تقرير لمجلس الأمن عما يتم كشفه .

القضية النووية بين الروس والنرويج . أثناء التسعينات ، قامت النرويج بعقد اجتماع مع روسيا والاتحاد الأوروبي لمناقشة إدارة أفضل لمُخلّفات الغواصات النووية وأوعية التخزين الشاطئية الروسية. وكان ذلك عديم الفاعلية وأخيراً أدى تراكم الغازات المتصاعدة داخل سفينة تخزين تُدعى(ليبسا) ، في مورمانسك بروسيا إلى انفجارها. وتطايرت النفايات المشعة في الهواء وفي المحيط القطبي الشمالي نتيجة للانفجار . وتم إجلاء البعض من منطقة تقع بين مورمانسك والنرويج ، وتم على الأغلب التغطية على تقرير الأضرار . وتزحف الثلوج المشعة ببطء إلى آلاسكا ، وتقوم الأسماك الملوثة بالإشعاع بتوسيع نشر هذا التأثير . وقد قُدِّرَ أن تكلفة تنظيف هذا التلوث ، ستستمر طوال العشر سنوات التالية . ولا يمكن حساب تكلفة التنظيف طويل الأمد أو الخسائر الاقتصادية المترتبة عليه .

التعليقات :

يمكن إيجاد بديل لهذا السيناريو . فبعد سنوات من عدم تمكُّن النرويج من الوصول إلى السفينة(ليبسا)، كان يمكن للنرويج أن ترفع قضية لمجلس الأمن ، وأن تدَّعي أنه إذا انفجرت السفينة ، فإن ذلك سيهدد السلم والأمن الدوليين . وبالرجوع إلى اتفاقية المساعدة في حالات الحوادث النووية . والظروف الإشعاعية الطارئة ، واتفاقية الإنذار المبكر عن الحوادث النووية، واتفاقية أعالي البحار (بند ٢٥) ، وكان يمكن للسفير النرويجي في الأمم المتحدة المطالبة بأن تصعد على السفينة (ليبسا) قوة حماية تابعة للأمم المتحدة مكونة من مفتشين تابعين للوكالة الدولية للطاقة النووية تسميهم الأمم المتحدة، لاقتراح كيف يمكن منع الانفجار المحتمل للغازات . وكان يمكن للمناقشات في مجلس الأمن إقناع روسيا بالموافقة على التعاون مع هؤلاء المفتشين . وبناء على نجاح هذه المسابقة ، كان يمكن لحلف شمال الأطلنطي أن يشارك مع روسيا لتأمين الغواصات النووية وأماكن التخزين الشاطئية في سفرودفنسك (الميناء الشمالي). وكان يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين عن آلاسكا أن

يطالبوا بتكوين فريق من حلف شمال الأطلنطي وروسيا وتمويله من الاتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة ، وحلف شمال الأطلنطي ، والسويد ، والنرويج ، والدانمارك ، وكندا لاعتراض " تشرنوبيل المتحركة ببطء " قبل وصولها إلى ألاسكا والمناطق المجاورة .

كوريا الشمالية . قد تحدث في كوريا الشمالية حالة أمن غذائي شبيهة بالحالة الموجودة بالصومال في هذا السيناريو ، استُخدمت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لحماية توريد الغذاء المقدم من برنامج الغذاء العالمي . وفي هذه الحالة كان على مجلس الأمن أن يقرر وجود تهديد للسلم والأمن العالميين ، وأن يعمل طبقاً للبند الخامس من ميثاق الأمم المتحدة . ويترتب على ذلك مشكلة سؤال الدول الأعضاء لتوفير قوات لتعمل في بيئة معادية يتوقع معها وجود خسائر.

التعليقات :

كان برنامج الغذاء الأمريكي في الصومال ناجحاً . ولكن عند تطوير المهمة لحفظ السلام انقلبت العملية إلى كارثة . ويجب بذل كل الجهود لمنع تكرار هذا في كوريا الشمالية.

جدول 5 - 1

دور الأمم المتحدة في تناول التأثيرات البيئية للصراعات داخل الدولة أو عبر حدودها	دور الأمم المتحدة في تناول الأسباب البيئية للصراعات داخل الدولة أو عبر حدودها
بواسطة الأمم المتحدة : كيف يلزم القانون قوات الأمم المتحدة والأعمال المنوطة بها . بواسطة غير الأمم المتحدة : ما تكليفات الأمم المتحدة التي يمكن أن تمنع أو تعاقب الأعمال غير القانونية للآخرين .	عن طريق التدخل قبل بدء الصراع . عن طريق التدخل أثناء الصراع . قوات حفظ سلام و / أي إسهامات متعلقة بالأمم المتحدة بعد الصراع .

obeikan.com

تعليقات عامة على السيناريوهات

معظم سيناريوهات الأمن البيئي ذات طبيعة ثنائية الأطراف ولعب مفهوم السيادة القومية دوراً حاسماً في كل الأمثلة المطروحة . حيث تبدأ مشكلة في إحدى الدول ولكنها تؤثر في دول أخرى . ويجب أن تكون السيادة القومية أحد اهتمامات الأمم المتحدة ، لأنها تحدد حالياً وبشدة مجال عمل المنظمة أو أية وكالة دولية أخرى دون موافقة الدولة التي بدأت فيها المشكلة. ويمكن للأمم المتحدة أن تمرِّر قرارات تدين العمل ، كما يمكنها أن ترفع درجة الاهتمام العام والدولي ، ولكن لا يوجد إطار قانوني يمكن من خلاله إلزام الدولة بتغيير سلوكها. وهناك مقاربة بديلة للسفير الأمريكي "جون ماكدونالد" في برنامج الأمم المتحدة لتسوية الخلافات البيئية ، يوصي فيها بأن يكون لنظام الأمم المتحدة إطار قانوني أقوى للتعامل مع هذه المشكلة .

بالرغم من عدم وجود إطار قانوني واضح لمعظم المشاكل المطروحة ، إلا أن التحليل الدقيق لكيفية التوفيق بين الاتفاقات الدولية والأمن البيئي الذي يحتويه القرص المدمج المصاحب للتقرير ، يمكن أن يكون مثار اهتمام بالغ لإمكانية تطبيقه لتغطية هذه السيناريوهات. والمطلوب القيام بأبحاث تفصيلية عن مدى وغرض المعاهدات المختلفة ، بما في ذلك ما تتضمنه من آليات داخلية لفرض التنفيذ ، والتي تلزم الدول ، وغيرها . ويمكن لمحامٍ دولي مبدع أن يحاول العثور على صياغة ، في لغة المعاهدة التفصيلية ، تسوِّغ الترخيص باستعمال القوة ، لتفعيل معاهدة أو أكثر ، ويمكن أن يشمل ذلك دور الأمم المتحدة .

يتميز نظام الأمم المتحدة ومفهوم الأمن البيئي بالتعقيد. ويمكن للتوصل إلى اتفاق حول مفهوم مشترك لإطار أو أداة عمل تساعد على الاتصال بين طبقة عريضة من الأفراد ذوي الصلة بالموضوع

أداتان فكريتان ابتدائيتان :

- الأداة الأولى ، جدول ٥-١ ، يمثل تصنيفاً بسيطاً لمتابعة الأوضاع المتغيرة لدور الأمم المتحدة في الأمن البيئي .
- الأداة الثانية عرضها حلف شمال الأطلنطي . وهو نظام تصنيف يمكن أن يُستخدم أيضاً في متابعة أدور الأمم المتحدة المتغيرة في الأمن البيئي[٢]. وهو يعرِّف أربع أنواع عامة من الصراعات البيئية :
  - صراعات عرقية ــ سياسية .
  - صراعات هجرة (داخلية وعبر الحدود ، وسكانية بسبب الهجرة) .
  - صراعات دولية على الموارد .
  - صراعات بيئية ناتجة من التغيُّر البيئي العالمي .

ويمكن لإطار عبارة عن تركيبة من التصنيفات السابقة أن يكون أكثر قوةً .

---

[٢] حلف شمال الأطلنطي ، الأمن البيئي من مضمون دولي . تقرير رقم ٢٣٢ ، ١٩٩٩ بون ، ألمانيا .